دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر
- زراعة التمور نموذجا -

د. دحماني عزيز [1]
أ. العرابي خديجة [2]

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور القطاع الفلاحي في دعم نمو الاقتصاد الوطني وهذا من خلال قدرته على استيعاب اليد العاملة وتحقيق الأمن الغذائي وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للسكان . حيث تم تسليط الضوء على مقومات وواقع القطاع الفلاحي في الجزائر، فضلا على التركيز على التمور باعتبارها بديلا استراتيجي عن الذهب الأسود، وذلك بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي باعتماد على التقارير صادرة عن المنظمة العربية لتنمية الزراعية، ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية، واستخدام التكامل المتزامن لأنجل جرانجر، والذي أكد على وجود علاقة طردية موجبة بين إنتاج التمور ومساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي. وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر في ظل تهاوي أسعار النفط.

الكلمات المفتاحية: تكامل مشترك، تمور، تنمية زراعية، قطاع فلاحي، قيمة مضافة، نمو اقتصادي، نموذج تصحيح الخطأ.

Abstract:

This study aims at highlighting the role of the agricultural sector in supporting the growth of the national economy through its ability to absorb the labor force and achieve food security and thus improve the living standards of the population. In addition to focusing on dates as a strategic alternative to black gold, the descriptive and analytical approach was based on the reports of the Arab Organization for Agricultural Development, the Ministry of Agriculture and Rural Development, the use Engel and Granger cointegration, Which confirmed a positive correlation between date production and contribution of value added to the agricultural sector in GDP. Finally, the study concluded that the agricultural sector is the best alternative and realistic solution to face the economic crisis experienced by Algeria in light of the decline in oil prices.

Keywords: Cointegration, Dates, Agricultural Development, Agricultural Sector, Value Added, Economic Growth, Error Correction Model.

مقدمة:

تحتل الفلاحة مكانة مهمة في جميع اقتصاديات الدول، فهي تعتبر بالنسبة لدول النامية حجر الأساس، والممول الأول للناتج المحلي، والمصدر الرئيسي للعمالة، وعليه فإن درجة الحفاظ عليها تعادل درجة الحفاظ على استقرار اقتصادها. أما فيما يخص الدول المتقدمة فهي تعمل على تنمية هذا القطاع من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي والسيطرة على الأسواق العالمية الفلاحية وبتالي التحكم في الأمن الغذائي العالمي.

1 جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر. Email: dahmani.aziz.univ@gmail.com
2 جامعة طاهري محمد، بشار، الجزائر. Email: khadijaamal028@gmail.com

ويعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر من بين أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني، فأنشطته منتشرة في أغلبية مناطق التراب الوطني بشكل سهل في تشغيل بصفة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من13 مليون مواطن يعيشون في الوسط الريفي، وبتحسين ظروف معيشة العائلات والأسر الريفية. إن هذا القطاع يتوفر على قدرات هامة وواعدة يسمح استغلالها ببروز نشاطات اقتصادية جديدة وجلب متعاملين جدد، مما يجعل الفلاحة والزراعة بصفة عامة تساهم في دعم نمو وتطوير الاقتصاد الوطني بنسب متفاوتة، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2014 حوالي 11.81%.

بناءا على ما سبق تسعى الورقة البحثية إلى الإجابة على الاشكالية التالية:

" كيف يساهم القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر؟"

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية القطاع الفلاحي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، والوقوف على مختلف المقومات والإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها الجزائر، من خلال تتبع أثر إنتاج التمور على الناتج المحلي الإجمالي باستخدام التكامل المشترك لأنجل جرانجر.

يستمد **البحث أهميته** من كونه يتناول دراسة قطاع هام وهو القطاع الفلاحي وبالخصوص منتج التمور. فضلا على إمكانية دعم وتوسيع زراعة النخيل في الجزائر والاعتماد على تصدير التمور كبديل حقيقي للبترول.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب موضوع هذه الورقة سنستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم تساؤلات الإشكالية وهذا بالاستعانة ببعض الأشكال والجداول ومخرجات البرنامج الإحصائي Eviews.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

- النمو الاقتصادي والتنمية الزراعية.
- واقع القطاع الفلاحي في الجزائر.
- مساهمة إنتاج التمور في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: النمو الاقتصادي والتنمية الزراعية

1. النمو الاقتصادي:

عند الحديث عن النمو الاقتصادي تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد والتغيير إلى الأحسن و يميل عدد من الاقتصاديين إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما أما البعض الآخر يميل إلى المساواة بين مفهومي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، أي استخدامهما كمرادفتين إلا أن الرأي الأعم والأصوب هو وجود اختلاف واضح بين المصطلحين.

1.1. **مفهوم النمو الاقتصادي:** يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة ما من الزمن، دون حدوث تغيّرات مهمة وملموسة في الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية... الخ.[1]

يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة، قد يكون النمو الاقتصادي موسعا (Extensive) يتساوي فيه معدل نمو عدد السكان في بلد ما مع معدل نمو دخول الأفراد، مما يعني أن هذه المدخول تعتبر شبه ساكنة ولا تتغير، قد يكون هذا النمو مكثّفا (Intensive) يزيد فيه معدل نمو دخول الأفراد عن معدل نمو عدد السكان مما يعني نزع صفة السكون عن دخول الأفراد، يحسب معدل النمو الاقتصادي وفقا للعلاقة التالية:

معدل النمو الاقتصادي= الناتج القومي الإجمالي الحقيقي÷ عدد السكان.[2]

ويستعمل النمو الاقتصادي تقليدا لقياس الرفاه القومي الإقليمي الذي يشير إلى ارتفاع في الدخل القومي أو الفردي الذي يقاس بالناتج القومي الإجمالي، والذي يعبر عن قيمة كل السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد الوطني مقسوما على عدد السكان، فإذا ازداد إنتاج السلع والخدمات في بلد معين بأية وسيلة فإننا يمكن أن نقول أن ذلك الارتفاع في الإنتاج هو نمو اقتصادي.

وبالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي :

– أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد أن يترتب عليها الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد وأن يوافق معدل النمو السكاني.

– إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، مستبعدا معدل التضخم، وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفرد النقدي– معدل التضخم.

– تكون هذه الزيادة على المدى الطويل،[3] أي تتسم بصفة الاستمرارية.

مما سبق نلاحظ أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط أي على كم السلع والخدمات من ناحية أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

2.1. **إستراتيجيات النمو الاقتصادي:**

انقسم الاقتصاديون إلى فرقتين مختلفتين من حيث وجهة النظر بشأن الإستراتيجية الملائمة للتنمية، فالفريق الأول يؤكد على إستراتيجية النمو المتوازن بينما يؤكد الفريق الثاني على إستراتيجية النمو غير المتوازن.

---

[1] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007: ص 124.

[2] موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2014–2015: ص. ص 106–107.

[3] كمال رزيق، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة– دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، شعبة علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005: ص 23.

أ. إستراتيجية النمو المتوازن: يرى أنصار هذه الإستراتيجية، أن عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية يجب أن تعتمد برنامجا شاملا لكافة القطاعات المختلفة، أي بمعنى أن تكون الاستثمارات موزعة بين القطاعات، لأن كل قطاع يمثل سوقا لنتائج القطاع الآخر من أجل إحداث تغيير كبير، وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتّغلب على كثير من عوائق التنمية، ويتضح أن الإستراتيجية تهدف إلى تحقيق النمو المتوازن والانتقال بالاقتصاد المتخلف إلى المتقدم يعتبر كل من روزنشتين- وران وراجزنيركس من أبرز المفكرين الاقتصاديين المؤيدين لإستراتيجية النمو المتوازن.[1]

إن من أهم تبريرات متبعي هذه الإستراتيجية تتمثل في ضيق السوق الذي يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، ويرجع ذلك إلى انخفاض القدرة الشرائية نتيجة انخفاض مستوى الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي انخفاض مستوى الإنتاج. ولحل هذه المشكلة في رأي هذان المفكران يكمن في برنامج استثماري توجه بموجبه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات المتكاملة بحيث يمثل كل منهما سوق للبضائع الأخرى وتكون برامج التنمية ضخمة ومتلاحقة، وأن تتسم عملية التنمية بالدفعة الكبيرة حتى يكمن التغلب من القصور الذاتي للاقتصاد الراكد وتحريكه نحو مستويات الإنتاج الوطني.

ب. إستراتيجية النمو غير المتوازن: ينطلق أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن من فكرة أن يكون التركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع وذلك لقلة الموارد المالية للاستثمارات في خطط التنمية ويعمل هذا القطاع على جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية، فمن أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية (Han Singer، Albert Hirchman)، ولقد ركزوا على أن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات ينتج عنه صغر حجم هذه المشروعات عن الحجم الأمثل، وهذا ما يضر بالكفاءة الإنتاجية، أما فيما يخص ضيق السوق فقد أكدوا أن هذه الإستراتيجية ليس هدفها خلق أسواق جديدة ولكن تنمية الأسواق الموجودة فعلا، أو استبدال الواردات بمنتجات محلية.

2. **التنمية الزراعية:**

التنمية هي ظاهرة أصيلة، حتى وإن بدأ الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية، كما أنها ظاهرة كلية تتم بصورة واعية وسريعة لتضمن الدول النامية لنفسها مكانة رائدة، وتعتبر عملية متعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما، أي أنها عملية خفض أو القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل، البطالة، بعد أن كانت تعني النمو الاقتصادي.[2] ولقد قام العديد من المفكرين الاقتصاديين بمجموعة من الدراسات حول التنمية الزراعية. وعليه وردت عدة تعاريف أهمها:

[1] مجيد مسعود، التنمية المضيعة في البلدان العربية، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، مصر، 1998: ص 43.

2 هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لفترة 1974-2012، أطروحة دكتوراه، اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016: ص 15.

1.2.تعريف التنمية الزراعية:

تعرف التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية باستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية، أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والاستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد استغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية .[1]

وتعرف أيضا التنمية الزراعية على أنها عملية تحويل الزراعة في مختلف المناطق العالمية وفي أوقات مختلفة، وهي التحولات الزراعية الموجهة حسب سياسات التنمية الزراعية للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المختصة في ذلك والذين يمولون تنفيذ المشاريع الزراعية التنموية.[2]

2.2. إستراتجية التنمية الزراعية

لا يمكن دراسة استراتجيات التنمية الزراعية وهي منعزلة. إذ يجب أن تدرس وهي تتكامل مع خطط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني. وهذا الوضع يملي الحاجة إلى التوازن بين تدفقات السلع ورأس المال والعمل وبين القطاعات المختلفة ومناطق الاقتصاد الوطني، وتوازن في التدفق بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم. إن التوازن المثالي حسب رانيز (Ranis،1983) هو ذلك الذي أنجز أو تحقق في تايوان وبقية دول شرق آسيا خلال برنامجهم للتنمية بعد عام 1945. لقد أعطى رانيز صفة لهذه البلدان أنها اتبعت إستراتجية التنمية السيف الأول يعبر عنه بالنمو المتوازن لنوعية كثيفة العمل وتشجع من خلال تخصيص حجم كبير من الهياكل الارتكازية للمناطق الريفية قبل فترة الاستقلال وبعدها. أما السيف الثاني فيعبر عنه من خلال التنمية السريعة لتكنولوجيا كثيفة العمل تتجسد في خلطات من الإنتاج توجه نحو الأسواق الخارجية. [3]

يرى رانيز أن أساس نجاح التنمية في تايوان وبقية دول شرق آسيا يكمن في ما يأتي:

- حجم كبير من الاستثمار كثيف العمل في المناطق الريفية في المراحل الأولى من التنمية؛
- وهذا الاستثمار كان قد وجه ليس فقط نحو الزراعة وإنما أيضا إلى صناعات صغيرة في الريف؛
- إن الصناعة لم تكن محمية بتعريفات جمركية على الاستيراد ولكنها موجهة نحو التصدير وتستهدف أن تكون منافسة على المستوى العالمي؛
- كان هناك التزام بتعهد قوي بتنمية رأس المال المادي والبشري والاستثمار في البحث والتطوير الزراعي.

2 غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012: ص 8.

[1] طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015: ص 213.

[3] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010: ص.ص 292-293.

وفي هذا السياق فإن الزراعة تلعب أو لعبت دوارا حركيا مبكرا في توسيع تجهيزات أو عرض الغداء وخلق فرص العمل وتوفير سوقا للمنتجات الصناعية تنمو بسرعة.

يضع ثوربيك (1979) تصنيفا لإستراتيجية بديلة وهي:

- الإستراتجية المزدوجة؛
- إستراتجية التصنيع أولا والتي تأخذ مدخلا سلبيا للزراعة؛
- إستراتجية الجمعية أو الاشتراكية لمناطق الريف.

أما إستراتجية أنماط التنمية الزراعية في اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية فتتضمن دعم استعمال تكنولوجيا كثيفة العمل ومدخرة في رأس المال والتي تعتمد على التكنولوجيا البيولوجية على نحو كبير جدا مثل تكنولوجيا الإنتاج العالي ومحاصيل الأغذية التي تستجيب للأسمدة والتي كانت مركزية في ثروة الخضراء.

المحور الثاني: مقومات وواقع القطاع الفلاحي في الجزائر

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة. ويحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دوره يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الفلاحية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل إنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة إلى أغلب السلع الغذائية والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، غير أن ذلك لم يحدث لاعتبارات متعددة.[1]

1. مقومات القطاع الفلاحي الجزائري:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في دفع عجلة النمو وتوفير المنتجات الغذائية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستوى المعيشة لنسبة كبيرة من سكان الريف، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية والخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع، بحيث تعتبر الجزائر بوابة إفريقيا ومحور الدول المغاربية، وقربها من السوق الأوروبية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم مطل على أوروبا، فضلا عن امتلاكها لعدة موارد مائية وأرضية وبشرية ومالية، يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كأحد الخيارات الإستراتيجية لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

1.1. الأراضي الفلاحية:

تمثل الأرضي الفلاحية القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحتسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص.ص 80-81.

العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الفلاحي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي :

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)؛
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

ويختلف تطبيق هذه المحاور من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث، وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية.

وتملك الجزائر رصيد هاما من الأراضي الفلاحية، فوفقا لتقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بالجزائر لعام 2012، فان المساحة الكلية للأراضي العامة في الجزائر تقدر بحوالي 238 مليون هكتار، تحتل الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ما نسبته 80% من المساحة الكلية كما تبلغ المساحة الفلاحية الإجمالية حوالي 42.5 مليون هكتار، أي ما يمثل 17.8% من المساحة الكلية للبلاد، كما قدر نصيب الفرد من المساحة المزروعة بحوالي 0.24 هكتار ، وهذا ما يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة. وفي المقابل فإن المساحات المسقية ضعيفة ولا تمثل 12% من الساحة الفلاحية المستغلة، ما يعني خضوع ما يقارب 90% من المزروعات إلى التغيرات والتقلبات المناخية، وبالتالي إنتاجية متدنية في بعض الأحيان.[1]

2.1. **الموارد المائية:**

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الفلاحية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة استخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على استخداماتها والمتمثلة فيما يلي:

- ارتفاع معدلات نمو السكان؛
- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة؛
- التطور الحضاري الهائل وغير المسبوق نتيجة لتحسن مستوى المعيشة لأغلبية سكان العالم؛
- الأنماط الزراعية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت وتؤدي إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة غير المتجددة منها والمتمثلة في المياه الجوفية؛
- عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الفلاحية؛
- غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة والمتعلق بثقافة الترشيد في استخدام المياه؛

[1] زهير عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطويره، مجلة أبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 13، جامعة سطيف، 2013: ص 5.

إن هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول وخاصة النامية منها ضرورة رفع كفاءة استعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الفلاحي بشكل خاص من خلال العمل على:

- تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري ورفع كفاءة الري الحقلية بإتباع النظم الحديثة في الري (التقطير، الرش المحوري)؛
- إتباع طرق إنتاجية المحصول (الكمية المنتجة في المساحة) التي تقتصد مياه الري وتخفض التكاليف.
- تغيير الصورة المتداولة على أن الفلاحة تهدر المياه؛
- تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار، ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام في حياة الإنسان والحيوان والنبات؛
- توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والاهتمام بالثروات المائية.

إن اتساع مساحة الجزائر وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين الشمال والجنوب، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار م^{3}منها 13 مليار م^3 حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7 مليار م^{3}من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار م^{3}بالشمال و 5 مليار م^{3}في الجنوب)، وأن هذه الموارد المائية منها 75% قابلة للتجديد.

تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية، حيث أن 90 % من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس، كما أنها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والبطاطا والخضار والفواكه، التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.[1]

3.1. الموارد البشرية:

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكانة بعض العمليات مما انجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع، حيث يعتبر العنصر البشري هو الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية، والاستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، ذو مؤهلات تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.[2]

[1] نور الدين حاروش، إستراتجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة إدارة السياسة والقانون، العدد السابع ، جامعة الجزائر3 ، جوان 2012: ص61.

[2] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980–2009)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2013–2014: ص128.

بلغ عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي خلال سنة 2015 أكثر من 4.9 مليون عامل حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبنسبة 41.57 % من إجمالي القوى العاملة المقدرة بأكثر من 11.9 مليون لنفس السنة.

4.1. الثروة الحيوانية والنباتية:

يعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية للقطاع الفلاحي، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد بالكفاءة الاقتصادية، يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الفلاحية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء الداخلية أو الخارجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية، ويخلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار الإنتاجي في هذا القطاع.

2. واقع القطاع الفلاحي في الجزائر:

يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم القطاعات محل اهتمام الدولة خاصة بداية الألفية الثالثة، وتظهر أهميته في الاقتصاد الوطني كونه القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، وفي الجزائر وعلى الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها فإن القطاع الفلاحي يبقى الأهم من بينها.

1.2. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبيرة في الجزائر من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي باعتبار الناتج المحلي من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي لأي بلد والجدول التالي يبين تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

الجدول رقم(1): مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر في الفترة (2009-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	139520.00	161734.40	198769.10	198769.10	209415.56	213343.00	166894.00
الناتج الزراعي الإجمالي	12775.00	13644.41	16110.62	16110.62	20573.39	21966.60	19718.00
نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي	9.16	8.44	8.11	8.11	9.82	10.30	11.81

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 36، الخرطوم، 2016.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 33، الخرطوم، 2013.
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 31، الخرطوم، 2011.

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن الناتج الزراعي الإجمالي عرف تطور كبيرا خلال الفترة 2009-2015 حيث أنتقل من 12775 مليون دولار سنة 2009، إلى 21966.60 مليون دولار في 2014، غير أنه تراجع إلى 19718 مليون دولار في 2015، ولكن نسبة ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي أكبر من ارتفاع الناتج الزراعي بسبب مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات، كما أن نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي نسبة ضعيفة جدا رغم أهمية القطاع الزراعي، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الزراعية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى.

2.2. مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل:

القطاع الزراعي بدوره يعمل على توفير مناصب الشغل وله دور كبير في تخفيض البطالة، والجدول الموالي يبين ذلك كما يلي:

الجدول رقم (2) مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب الشغل

الوحدة: ألف نسمة

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي المناصب	10544	10544	15285	15285	11964	11454	11931
مناصب القطاع الزراعي	2358.34	2420.17	2442.60	2476.50	2528.90	2550.60	4959.80
النسبة %	22.37	22.95	15.98	16.20	21.14	22.27	41.57

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات:
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 36، 33، 31، الخرطوم، 2016.

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب شغل، حيث أن للقطاع الزراعي دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية وأن نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي تتزايد من فترة لأخرى، لكن بإمكان القطاع استيعاب عدد أكبر من القوة العاملة الريفية.

3.2. تطور مساحة الأراضي المزروعة:

الجدول رقم (3) مساحة الأراضي المزروعة بالجزائر في الفترة (2009-2015)

الوحدة: ألف هكتار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساحة الأراضي المزروعة	8423.34	8435.03	8445.49	9032.70	8461.87	8465.04	8488.03
النسبة %	3.54	3.54	3.55	3.79	3.55	3.55	3.56

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات:
المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 36، 33، 31، الخرطوم، 2016.

من خلال رقم (3) يتضح أن مساحة الأراضي المزروعة تمثل نسبة ضئيلة مقارنة بإجمالي مساحة الجزائر المقدرة بـ 238174.1 ألف هكتار.

المحور الثالث: مساهمة إنتاج التمور في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

تمثل زراعة النخيل إحدى الدعائم الأساسية للنشاط الفلاحي، وذلك لما لها من تأثيرات غذائية واجتماعية واقتصادية وبيئية في مناطق تواجدها. حيث تقدر ثروة النخيل في الجزائر بحوالي 11 مليون نخلة وتنتج أكثر من 260 ألف طن من التمور سنويا في المتوسط، وان نسبة كبيرة من هذا الإنتاج يعتبر من الأصناف ذات الجودة العالية مما يجعل الجزائر من أهم الدول المنتجة للتمور في العالم وأول دولة في إنتاج تمور من صنف دقلة نور الذي هو حتى الآن من أحسن الأصناف التجارية في العالم التي تلقى رواجا في السوق الإقليمية والدولية، وتمثل هذه الثروة نشاطا اقتصاديا هاما للدولة وتتضح أهميته من خلال الطلب المتزايد على التمور سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية وخاصة تلك الأصناف ذات النوعية الممتازة.

1. **إنتاج الجزائر من التمور:**

إن المناطق المشهورة بزراعة النخيل تقع غالبا في جنوب الأطلس الصحراوي وتغطي 17 ولاية (في الواقع 16 ولاية فقط ما إذا استثنينا ولاية المسيلة التي فقدت مؤهلاتها في زراعة النخيل).

وتحتل ولاية بسكرة المرتبة الأولى بنسبة 27.4% من حيث المساحة الإجمالية و23.1% من مجموع أشجار النخيل و41.2 % من الإنتاج الوطني للتمور متبوعة بولاية الوادي بنسبة 22 %، و22.4%، و25 %. وهاتين الولايتين تستحوذ لوحدهما على ثلثي (3/2) الإنتاج الوطني من التمور.

جدول رقم(4):الإنتاج الوطني من التمور بحسب الولايات المنتجة

الولاية	الإنتاج (بالقنطار)	عدد أشجار النخيل	المساحة (بالهكتار)
بسكرة	4077900	4.315100	42910
الوادي	2474000	3788500	36680
ورقلة	1296300	2576600	21980
أدرار	910300	3799000	28330
غرداية	565000	1246500	10850
بشار	300500	1639800	14120
تمنراست	109400	688900	7000
خنشلة	86200	124400	770
تبسة	20500	61800	820
الأغواط	16200	37300	320
إليزي	15600	129100	1250
باتنة	14000	28700	190
البيض	10300	63900	640
النعامة	10200	50600	510
تندوف	8400	45200	430
الجلفة	6800	10100	100
المسيلة	0	0	0
المجموع	**9903600**	**18605100**	**166900**

المصدر: اعتمادا على إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لسنة 2015.

1.1.الإمكانات والإنتاج بحسب الأصناف على النحو التالي:

الجدول رقم (5): إمكانات الإنتاج لبعض أنواع التمور الأساسية

الصنف	عدد أشجار النخيل	الإنتاج بالقنطار
دقلة نور	7194100	5249500
الغرس وشبيهاته	4192000	1928500
دقلة بيضاء وشبيهاتها	7218400	2725700

المصدر: إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لسنة 2015.

يتمركز إنتاج هذه الأنواع من التمور الأساسية في كل من بسكرة، ورقلة، واد سوف وغرداية.

2.1. تطور إنتاج التمور:

الشكل رقم (1) يمثل تطور إنتاج التمور في الجزائر 2002-2015

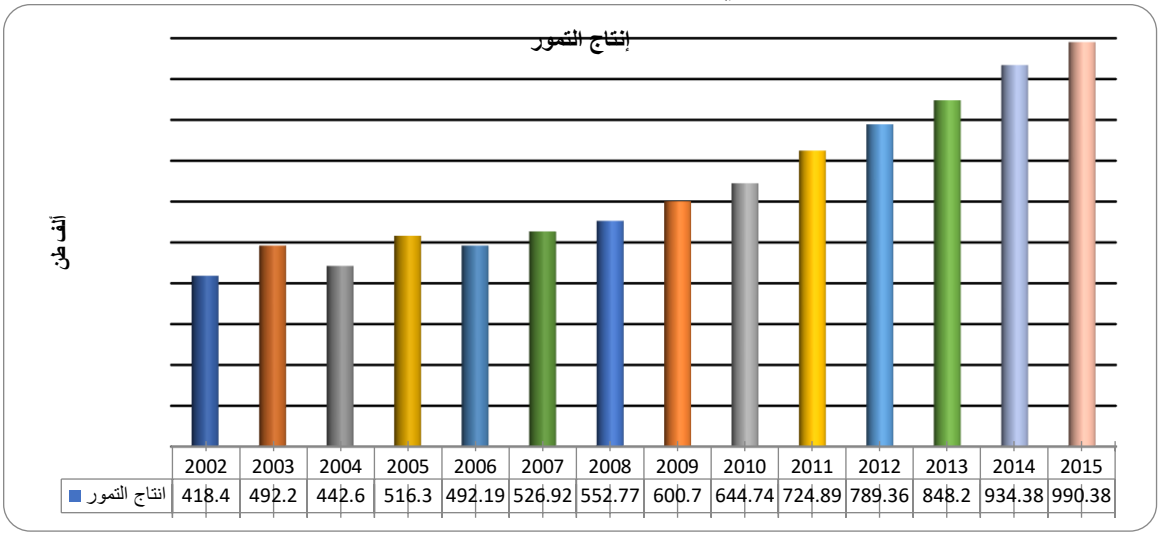

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 36، 33، 31، الخرطوم، 2016.

من الشكل أعلاه يتبين لنا تطور إنتاج التمور بمعدلات متزايدة، حيث انتقل من 418.4 ألف طن سنة 2002 إلى أكثر من 990 ألف طن سنة 2015 مما يبين لنا أن الجزائر تتوفر على إمكانيات إنتاجية هامة مما يستوجب استغلالها في تنويع الصادرات خارج المحروقات.

3.1. تطور القيمة المضافة في قطاع الزراعة (% من إجمالي الناتج المحلي):

الشكل رقم (2) نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة (%GDP) بالجزائر في الفترة 2009-2015

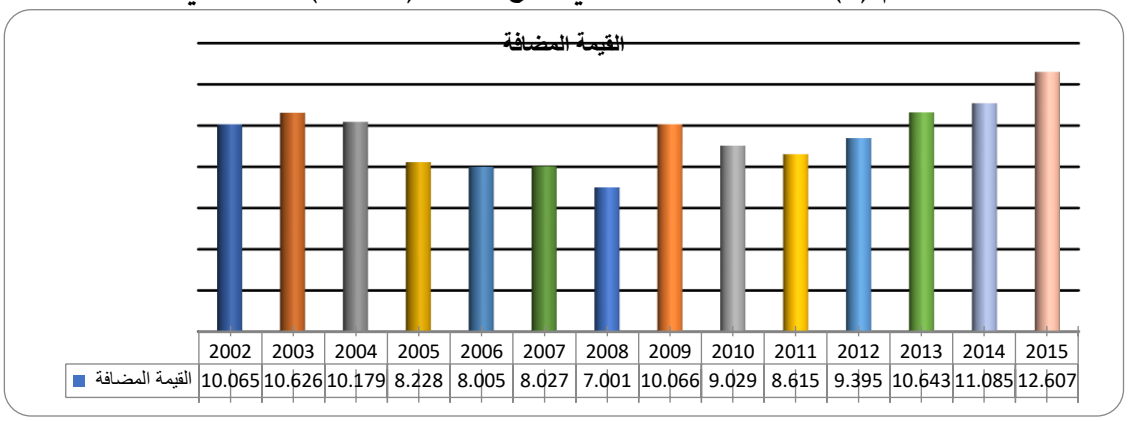

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 36، 33، 31، الخرطوم، 2016.

يلاحظ من الشكل رقم (2) تذبذب مساهمة القيمة المضافة لقطاع زراعة في الناتج المحلي الإجمالي رغم أن هناك فائضا في الإنتاج في محاصيل عديدة يمكنها أن تشكل بديلا حقيقيا عن المداخيل الضائعة بسبب تراجع سعر المحروقات، لكن الإشكال يرتبط بتعرض الكثير من المنتجات إلى التلف بسبب غياب مصانع التحويل، وإلى مشكلة التوزيع والتسويق التي تعاني منها الفلاحة.

3. الدراسة القياسية:

سيتم الاستدلال على دور القطاع الفلاحي في دعم النمو في الجزائر من خلال دراسة وتحليل العلاقة التوازنية بين إنتاج التمور كمتغير مستقل والقيمة المضافة في قطاع الزراعة (%GDP) كمتغير تابع يمثل مؤشر للنمو وذلك للفترة الممتدة من 2004 إلى 2015، وبالاعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

1.3. التكامل المشترك لأنجل جرانجر:

اقترح كل من Engle و Granger (1987) طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن بين متغيرين على مرحلتين. تقوم المرحلة الأولى عبر تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى: $X_t = \propto + \beta Y_t + \varepsilon_t$ في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار مدى استقرار حد الخطأ العشوائي ε_t لمعادلة الانحدار السابقة. فإذا كانت الأخيرة مستقرة عند المستوى I(0)، فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y.

وفي هذا الصدد، أثبت كل من Engle و Granger (1987) أنه يمكن تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء (Error-Correction Model) ECM. ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء ما بين متغيرين مثلا بالمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث يمثل: e_{t-1} حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة، والذي يشير ضمنيا إلى سرعة التكيف أو التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة.[1]

في **المرحلة الأولى** نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار Augmented (ADF) Dickey-Fuller، اختبار Phillips-Perron (PP).

وبعد إثبات أن السلستين مستقرتين ومن نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات انحدار التكامل المشترك.

في **المرحلة الثانية** نستعمل نموذج تصحيح الخطأ The Error Correction Model (ECM) لمعرفة متى تقترب السلسة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة ديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا الاختبار له على القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation)[2].

2.3. اختبار جذر الوحدة:

الجدول رقم (6): اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF) و Phillips-Perron (PP)

المتغيرات	ADF			PP		
	عند المستوى	الفرق الأول	القرار	عند المستوى	الفرق الأول	القرار
Date	−3.112	−7.787	I(1)	−0.688	−7.361	I(1)
Va	−2.774	−4.604	I(1)	−3.532	−10.492	I(1)
القيم الحرجة عند 5%	−3.933	−4.008	I(1)	−3.933	−4.008	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر القيمة المطلقة لقيم المجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول بالنسبة لسلستين الزمنيتين، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، وبالتالي نرفض الفرضية H_0؛ أي أن السلسلتين مستقرتين (Stationary). ومنه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات الأخرى.

[1] Engle, R F., and Granger, C.W.J., Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, Econometrica, Vol. 55, 1987: pp, 255-276.

[2] William H. Greene, Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003: p 654.

3.3. تقدير نموذج الانحدار البسيط:

الجدول رقم (7): نموذج الانحدار البسيط (LS VA DATE)

Dependent Variable: VA
Method: Least Squares
Date: 03/16/18 Time: 19:33
Sample: 2004 2015
Included observations: 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DATE	0.006364	0.001845	3.449776	0.0062
C	5.130633	1.280925	4.005413	0.0025

R-squared	0.543399	Mean dependent var	9.406667
Adjusted R-squared	0.497739	S.D. dependent var	1.579206
S.E. of regression	1.119190	Akaike info criterion	3.214099
Sum squared resid	12.52585	Schwarz criterion	3.294916
Log likelihood	-17.28459	Hannan-Quinn criter.	3.184177
F-statistic	11.90095	Durbin-Watson stat	1.580295
Prob(F-statistic)	0.006229		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ حوالي 54% من تغيرات المتغير التابع كنتيجة لتغير المتغير المستقل، وأن معنوية كل من القاطع والمتغير المستقل أقل من 0.05 ، ومن خلال اختبار فيشر نلاحظ أن النموذج مناسب لتمثيل العلاقة الخطية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وأنه قيمته الإحصائية معنوية أي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل الفرض البديل بأن النموذج مناسب لتمثيل العلاقة الخطية.

$$VA = 0.00636359482041*DATE + 5.1306332181$$

أ. اختبار استقرارية سلسلة البواقي:

الجدول رقم (8): اختبار (ADF) Augmented Dickey-Fuller

Null Hypothesis: E has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.041199	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.792154	
	5% level	-1.977738	
	10% level	-1.602074	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر القيمة المطلقة لقيم المجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF عند المستوى بالنسبة لسلسلة البواقي، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، وبالتالي نرفض

الفرضية H_0؛ أي أن السلسلتين مستقرة (Stationary)، مما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة أي وجود علاقة توازنية في المدى الطويل.

ب. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم (8): اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.073940	Prob. F(2,8)	0.9294
Obs*R-squared	0.217793	Prob. Chi-Square(2)	0.8968

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

من الجدول رقم (8) أن القيمة الاحتمالية بالنسبة لإختبار فيشر أو LM أكبر من مستويات المعنوية (1% و5%)، أي أن القيمة المحسوبة أصغر من الجدولية، وبالتالي نقبل الفرض العدم أي غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ العشوائي (البواقي).

ت. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (3): اختبار التوزيع الطبيعي

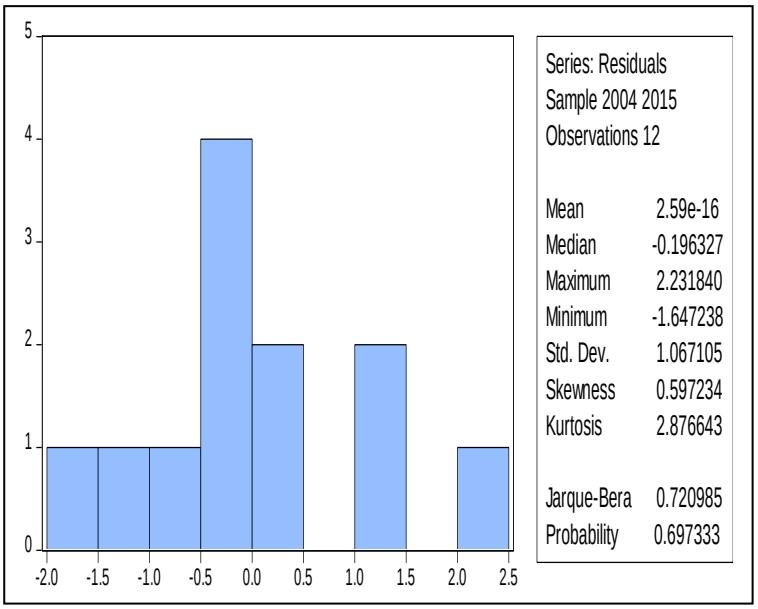

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

من خلال الشكل رقم (3) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية Jarque-Bera هي أكبر من مستويات المعنوية (1% و5%) ونستنتج مباشرة أن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وبالتالي نقبل بالفرض العدم أي أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

ج. اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم (9): اختبار Heteroskedasticity (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.361601	Prob. F(1,9)	0.5625
Obs*R-squared	0.424886	Prob. Chi-Square(1)	0.5145

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

من الجدول رقم (9) أن القيم الاحتمالية أكبر من مستويات المعنوية (1% و5%)، أي أن القيمة المحسوبة أصغر من الجدولية، وبالتالي نقبل الفرض العدم أي ثبات حدود الخطأ العشوائي (البواقي).

4.3. تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM):

الجدول رقم (10): تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

Dependent Variable: DVA
Method: Least Squares
Date: 03/16/18 Time: 19:37
Sample (adjusted): 2005 2015
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDATE	0.003963	0.004701	0.842899	0.4211
E(-1)	-1.050539	0.269858	-3.892929	0.0037

R-squared	0.628999	Mean dependent var	0.220727
Adjusted R-squared	0.587776	S.D. dependent var	1.403286
S.E. of regression	0.900975	Akaike info criterion	2.792286
Sum squared resid	7.305797	Schwarz criterion	2.864631
Log likelihood	-13.35757	Hannan-Quinn criter.	2.746683
Durbin-Watson stat	1.850608		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

DVA = 0.00396271531427*DDATE - 1.05053894846*E(-1)

أ. اختبار معنوية النموذج:

اختبار معامل التحديد R^2: لدينا R^2=0.62 مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية نسبيا، كما يتضح من اختبار ستودنت t أن قيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة عند المستوى 5% و 1% أي أن معاملات النموذج مقبولة إحصائيا، كما تشير الإشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ أن هناك تصحيح جزئي لقيم المتغير التابع بين المدى القصير في اتجاه قيمه التوازنية في المدى الطويل.

ب. التقييم الاقتصادي:

يتم تقييم النموذج اقتصاديا على أساس إشارة المعالم، حيث أن إشارتها لا تناقض النظرية الاقتصادية، حيث أننا نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها، أن إنتاج التمور له تأثير ايجابي عند مستوي معنوية (1% و5%) على مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن وجود علاقة طردية موجبة بين إنتاج التمور ومساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فالقطاع الفلاحي في الجزائر يساهم في دعم النمو الاقتصادي، رغم أنها متواضعة وذلك راجع إلى الطبيعة الأحادية وريعية للاقتصاد الوطني، إلا أنها تعد بالكثير إذ ما تضافرت الجهود لدعم وترقية القطاع الفلاحي ماليا وتقنيا وتخطيطيا.

خاتمة:

تمتلك الجزائر العديد من المؤهلات والمقومات الفلاحية التي تؤهلها إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنه يتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الفلاحية وتقليل فاتورة الواردات، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها؛ غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة. ومن خلال الدراسة القياسية استطعنا الوقوف على الدور الواعد الذي يمكن أن يلعبه إنتاج التمور في الجزائر إذا ما لاقى الاهتمام المطلوب ضمن إستراتيجية فلاحية وطنية، ومن خلال ما سبق تبدو الأفاق واعدة لتحقيق قفزة نوعية في القطاع الفلاحي ونحن نرى أن الفلاحة لها انعكاسات ايجابية على دعم النمو الاقتصادي تتمثل في النقاط التالية:

- يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

– تعتبر التمور من المنتوجات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني التي تساهم في تنمية صادرات خارج المحروقات رغم المشاكل والعوائق التي مزال تتخبط فيها.

– الصادرات من التمور تحتل مكانا بارزًا في الصادرات الفلاحية، فالجزائر من دول شمال إفريقيا التي تسوق منتوجها من التمور نحو أوربا اعتمادا على وضعيتها الجغرافية الملائمة.

ولكن رغم كل الجهود لا تزال الفلاحة وخاصة إنتاج التمور يحتاج إلى الكثير من الدعم، وحتى تكون الدراسة أكثر عملية فهي تقترح **التوصيات** التالية:

– خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الفلاحي.

– ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار، وهذه العوامل جمعيها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

– العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه.

المراجع:

1. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد رقم 36، 33، 31، الخرطوم، 2016.

الموقع: http://www.aoad.org/AASYXX.htm

تاريخ التصفح 10 مارس 2018 على الساعة 17:00

2. إحصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري لسنة 2015.

3. زهير عماري، إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري وأهم الخيارات الممكنة لتطويره، مجلة أبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 13، جامعة سطيف، 2013.

4. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تطبيقي، علوم اقتصادية، جامعة بسكرة، 2013–2014.

5. طالبي بدر الدين، صالحي سلمى، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، 2015.

6. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة تخرج لنيل شهادة دكتوراه، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011–2012.

7. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

8. كمال رزيق، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة– دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، شعبة علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

9. مجيد مسعود، التنمية المضيعة في البلدان العربية، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، مصر، 1998.

10. محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

11. مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات سياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

12. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مدرسة الدكتوراه، التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2014–2015.

13. نور الدين حاروش، إستراتجية إدارة المياه في الجزائر، مجلة إدارة السياسة والقانون، العدد السابع ، جامعة الجزائر 3 ، جوان 2012.

14. هيشر أحمد التيجاني، مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال دراسة سلوك متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لفترة 1974–2012، أطروحة دكتوراه، اقتصاد كمي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015–2016.

15. Engle, R F., and Granger, C.W.J., Cointegration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, Econometrica, Vol. 55, 1987.

16. William H. Greene, Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA, 2003.